رفعُ الغُمَّة في الردِّ على كلِّ الشُبهات حول العِصمَة

السيّد الإدريسي الشلفي الجزائري

مقدّمة

كثيراً ما يحتجُّ علينا القومُ بروايات ـ مِن كُتبنا ـ تطعنُ في عصمة أهل البيت عليهم السلام، فهمُّهُم الطعنُ في عصمة مَن أَذهبَ اللهُ عنهمُ الرجسَ وطَهَّرهم تَطهيراً.

ولا أدري ماذا يَخسِرُ القومُ لو كان أهلُ البيت عليهم السلام معصومين!

وهل فرضُ كونهم معصومين، يصبُّ في مصلحة الإسلام والمسلمين، أم فرضُ كونهم غيرَ معصومين هو ما سيخدم الإسلام؟!!!

وعادةُ القوم أن لا يَحتجّوا على الشيعة إلّا برواياتٍ ضعيفةٍ أو مُرسَلةٍ أو مجهولة، بينما لا نحتجُّ عليهم إلّا بما صحَّ عندهم. وهذا دليلُ قُوَّتنا ودليلُ ضَعفهم.

وأقوى حُجَجِهم على الشيعة هي عبارةٌ عن رواياتٍ إنْ صحَّ سندُها، فمتنُها ضعيفٌ قطعاً إنْ لم يكن موضوعاً.

وسأقتصر في هذا البحث المختصَر على ذكر روايتيْن، لطالما رأينا الوهّابيّة يحتجّون بهما علينا.

وأمّا ردُّنا عليهم هنا فهو صالحٌ للردِّ على كلِّ شبهةٍ يُوردها المخالِفُ في مقام الطعن في عصمة مَن طهَّره اللهُ تطهيراً.

الشبـهة الأولى

يقول الوهّابيّة: ثبتَ في كتب الشيعة رواياتٌ صحيحةٌ تطعن في عصمة أهل البيت عليهم السلام، فما بالُ الشيعة يقولون بعصمتهم؟

ومِن هذه الروايات ما جاء في (عين الحياة).

قال العلاّمة محمّد باقر المجلسي رحمه الله:

ورُوي بسندٍ مُعتَبرٍ عن أبي ذرٍّ أنّه قال: . . . أُهدِيَتْ لجعفرٍ جاريةٌ قيمتُها أَربعةُ آلافِ درهمٍ، فلمّا قَدِمنا المدينةَ أَهداها لعليٍّ عليه السلام تَخدمُه، فجعلها عليٌّ عليه السلام في منزل فاطمة، فدخلَتْ فاطمةُ عليها السلام يوماً فنظرت إلى رأس عليٍّ عليه السلام في حِجر الجارية، فقالتْ: يا أبا الحسن فَعَلْتَها. فقال: لا والله يا بنتَ محمّد، ما فعلتُ شيئاً، فما الذي تُريدين؟ قالت: تأذنُ لي في المصير إلى منزل أبي رسولِ الله صلى الله عليه وآله؟ فقال لها: قد أَذِنتُ لكِ.

فتَجلَّلتْ بجَلالها، وتَبَرْقَعَتْ ببُرقُعها، وأرادت النبيَّ صلى الله عليه وآله، فهبطَ جبرئيلُ عليه السلام فقال: يا محمّد، إنّ الله يُقرِئك السلامَ ويقول لك: إنّ هذه فاطمةَ قد أَقبلَتْ تشكو عليّاً، فلا تقبَلْ منها في عليٍّ شيئاً.

فدخلتْ فاطمةُ، فقال لها رسولُ الله صلى الله عليه وآله: جئتِ تَشكينَ عليّاً؟ قالت: إي وربِّ الكعبة. فقال لها: اِرجعي إليه فقولي له: رَغِمَ أَنْفي لِرِضاكَ. فرجَعَتْ إلى عليٍّ عليه السلام، فقالت له: يا أبا الحسن، رَغِمَ أَنْفي لِرِضاكَ ـ تقولُها ثلاثاً ـ فقال لها عليٌّ عليه السلام: شَكَوْتِني إلى خَليلي وحبيبي رسولِ الله صلى الله عليه وآله، واسوأتاهُ مِن رسول الله صلى الله عليه وآله، أُشهِدُ اللهَ يا فاطمةُ أنّ الجارية حُرَّةٌ لوجه الله، وأنّ الأربَعَمِائَةِ دِرهَمٍ التي فَضلَتْ مِن عَطائي صدقةٌ على فقراء أهل المدينة.

ثمَّ تَلبَّس وانتَعَلَ وأرادَ النبيَّ صلى الله عليه وآله، فهبطَ جبرئيلُ عليه السلام فقال: يا محمّد إنّ اللّهَ يُقرئكَ السلامَ ويقول لك: قُلْ لعلي: قد أَعطَيتُكَ الجنّةَ بعِتقكَ الجاريةَ في رضى فاطمة، والنارَ بالأربَعَمِائَةِ درهمٍ التي تَصَدَّقْتَ بها، فأَدخِل الجنّةَ مَن شِئْتَ برحمتي، وأَخرِجْ مِن النار مَنْ شِئْتَ بعَفوي. فعندها قال عليٌّ عليه السلام: أنا قَسيمُ الله بين الجنّةِ والنار[1].

قلتُ: أصلُ الرواية نقلها الشيخُ الصدوقُ في (علل الشرائع) حيثُ قال:

أبي رحمه الله قال: حدّثنا سعدُ بن عبد الله قال: حدّثنا الحسنُ بنُ عَرْفَطَةَ (بِسُرَّ مَن رَأى) قال: حدّثنا وكيع: قال: حدّثنا محمّد بن إسرائيلَ قال: حدّثنا أبو صالح، عن أبي ذرٍّ رحمة الله عليه قال: كنتُ أنا وجعفرُ بن أبي طالبٍ مُهاجِرَيْنِ إلى بلاد الحبشة، فأُهدِيَتْ لجعفرٍ جاريةٌ قيمتُها أربعةُ آلافِ درهم، فلمّا قَدِمنا المدينةَ أَهداها لعليٍّ عليه السلام تَخدُمُه . . الحديث[2].

قلت: هذه الرواية ضعيفةٌ سنداً ومَتناً.

أمّا سنداً، فلوجود عدّة مجاهيل، منهم الحسنُ بن عَرفَطة، قال عنه محمّد الجواهري: مجهول[3].

وقال عن محمّد بن إسرائيل: مجهول[4].

وفي السند كثيرٌ مِن رجال العامّة.

أمّا مَتناً، فإنّ أبا ذرٍّ الغفاريَّ لم تثبُتْ له هجرةٌ إلى الحبشة، لا الأولى ولا الثانية. ففي المرّة الأولى هاجرَ أحدَ عشرَ رجُلاً وأربعُ نسوة. وفي المرّة الثانية هاجرَ ثلاثةٌ وثمانون رجلاً وثماني عشرةَ امرأةً، ولم يكن أبو ذرٍّ في واحدة مِن هاتيْن الهجرتيْن.

على أنّ الهجرة إلى الحبشة كانت في السنة الخامسة مِن البعثة ـ أي في مكّة ـ وقد تزوّجَ أميرُ المؤمنين بفاطمةَ الزهراءِ عليهما السلام في السنة الثانية مِن الهجرة، أي بعد الهجرة إلى الحبشة بعشر سنين.

فَتَبَيَّنَ غباءُ مَن وضعَ هذه الرواية.

جاء في هامش (عين الحياة):

---

[1] عين الحياة، مؤسسة النشر الإسلامي ٣١٠/٢.
[2] علل الشرائع ١٦٣/١.
[3] المفيد من معدم رجال الحديث ص١٤٤.
[4] المفيد من معدم رجال الحديث ص٤٩٩.

لا يخفى استبعادُ المُتَتَبِّع لأحوال أهل البيت لصحّة هذه الرواية، فإنّ فيها أنّ أبا ذرٍّ كان مسافراً إلى الحبشة، ولم يثبت هذا، بل وردَ في حديثٍ أنّه بعدما أَسلمَ ذهبَ إلى بلده، ثمّ عاد بعدما ظهرَ أمرُ رسول الله صلى الله عليه وآله. وأيضاً يُستَبعَدُ صدورُ أعمالٍ مِن الزهراء عليها السلام (وهي سيّدة نساء العالمين) لا يليقُ بشأنها ومرتبتِها، الزهراءُ لم تُخالِف عليّاً ولم تعمل خلافَ رضاهُ طرفةَ عين، كيف يمكن أن تأتي أباها وتشتكي عنه عليه السلام، وهي أجلُّ شأناً مِن هذا، والله العالم[٥].

قلتُ: وكيف تشكوا السيدة الزهراء عليا عليهما السلام، وقد قال صلى الله عليه وآله: **"أيّها الناس لا تشكوا عليّاً، فوالله إنّه لأَخشنُ في ذات الله** ـ أو **في سبيل الله** ـ**"**[٦].

وإذا أَمكنَ لمَن طَهّره الله تطهيرا أن يخالف رسولَ الله صلى الله عليه وآله، فما فائدة هذا التطهير؟؟؟

وما الفرق بيننا وبينه؟؟؟

وأيُّ رَجلٍ هذا الذي يحظى بالزواج مِن سيّدة النساء، ثمّ لا يكتفي بذلك حتّى يأتي بجاريةٍ لا يُعلم حسبُها مِن نسبها؟؟؟

وعلى فرض ذلك، كيف يحقُّ للسيّدة الزهراء عليها السلام أن تَغضب لأَمرٍ أَحلّه اللهُ تعالى؟؟؟

ونحن نشهد في زماننا هذا نساءً زَوَّجْنَ رِجالَهُنَّ لامرأةٍ ثانيةٍ وثالثة، وهذه النسوةُ لم يُذهب اللهُ عنهنَّ الرجسَ ولا طَهَّرهُنَّ تطهيراً. فهل صارت هذه النسوةُ أفضلَ مِن سيّدة نساء العالمين؟؟؟ وعلى فرض ذلك، على أيّ أساسٍ صارت السيّدةُ الزهراءُ عليها السلام سيّدةَ نساء أهل الجنّة دون غيرها؟؟؟

أمّا بقيّة الردود فسنذكرها في مقام الردّ على الشبهة الثانية المُدَّعى صحّةُ سندها. ومِن الله التوفيق.

---

[٥] عين الحياة، مؤسسة النشر الإسلامي ٣١١/٢.

[٦] مسند أحمد، دار الحديث القاهرة ٢٧٢/١٠ قال حمزة أحمد الزين: إسناده صحيح.

الشبهة الثانية

قال الوهّابيّة: قال العلّامة المجلسي رحمه الله:

وفي الصحيح أو القويّ كالصحيح عن يعقوبَ بن شعيبٍ قال: لما زوّج رسولُ الله صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلامُ فاطمةَ عليها السلام دخلَ عليها وهي تبكي فقال: **"ما يُبكيكِ؟ فوالله لو كان في أهلي خيرٌ منهُ ما زَوَّجْتُكِهِ، ولكنَّ اللهَ زَوَّجَكِ وأَصْدَقَ عَنْكِ الخُمُسَ ما دامتِ السماواتُ والأرضُ"**[٧].

قال الوهّابيّة: هذه الروايةُ صحيحة، وهي تُثبت أنّ السيّدة الزهراء عليها السلام لم تَكُن راضيةً بزواجها مِن أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا يخدش في عصمة أحدهما.

قلتُ: الحديثُ أخرجه الشيخُ الكلينيُّ في كتابه الكافي[٨]. وقال عنه العلّامةُ المجلسي: مجهول[٩].

فالحديثُ ضعيف، وحتّى لو صحَّ سندُه، فإنّ متنه ضعيف، بالتالي لا عبرة به.

ومِن جَهل الوهّابية بعلم الحديث فإنّهم يظنّون أنّ الحديث يكون صحيحاً بمجرّد صحّة سنده، وهذا مِن أعظم الطامّات.

فإنّه قد يصحُّ السندُ ويكون المتنُ ضعيفاً، بل حتّى موضوعاً. وهنا لا يصحُّ أن نُطلق الصحّة على الحديث، بل يجب أن يُقال: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد. وذلك أنّ الحديث يتكوّن مِن سَندٍ ومَتن. فلايكون الحديثُ صحيحاً إلّا إذا صحَّ سنداً ومتناً. وهذا مِن بديهيّات علوم الحديث.

ومتنُ الحديث الثاني مردودٌ ـ وكذا الحديثُ الذي قبلَه ـ وذلك لعدّة أَوجُه:

---

[٧] روضة المتقين، مؤسة دار الكتاب الإسلامي ٢١٣/١٣.
[٨] الكافي ٣٧٨/٥.
[٩] مرآة العقول ١٠٤/٢٠.

الأوّل:

مخالفتُه لصريح القرآن الكريم، حيثُ شهد اللهُ تعالى لأهل البيت عليهم السلام بالطهارة المطلَقة. حيثُ قال: **{إنّما يُريدُ اللهُ ليُذهب عنكم الرجسَ أهلَ البيت ويُطهّركُم تَطهيراً}**[10].

وإذا كان مَن أذهب اللهُ عنه الرجسَ وطَهّره تطهيراً يُغضِبُ بَعضُه بعضاً، فما الفرق بينَه وبيننا؟؟؟ وما فائدة هذا التطهير إذن!!!

الثاني:

مخالفتُه للسنّة الصحيحة والقطعيّة في عصمة أهل البيت عليهم السلام، وكلُّ ما خالفَ السُنّةَ القطعيّة يُضرَبُ به عرضَ الحائط.

وسأقتصر على بعض ما صحَّ في كتب القوم مِن أحاديثَ تُثبتُ العصمةَ المطلَقةَ لأهل البيت عليهم السلام، ووالله لا يشكُّ في ذلك ذو عقل.

قال محمّد بن جعفر الكتّاني: تواتر عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم: **"تركتُ فيكم ما إن تَمسّكتُم به لن تَضلّوا، أحدُهما أعظمُ مِن الآخر: كتابُ الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي آلُ بيتي، لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوضَ"**[11].

فهذا الحديث المتواتر يُثبتُ عصمةَ أهل البيت عليهم السلام، ذلك أنّهم عِدلُ القرآن، فكما أنّ القرآن معصومٌ لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا مِن خلفه، كذلك عِدلُه.

عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"مَن أطاعني فقد أطاع اللهَ، ومَن عصاني فقد عصى اللهَ، ومَن أطاع عليّاً فقد أطاعني، ومن عصى عليّاً فقد عصاني"**[12].

وهذا الحديثُ يُثبتُ عصمةَ أمير المؤمنين عليه السلام. لأنّ مَن كانت طاعتُه طاعةَ الله، ومعصيتُه معصيةَ الله، لا يكون والله إلّا معصوماً، ولا يشك في ذلك إلّا مَن ذَهبَ عقلُه. ولا أدري كيف يُشكّكُ القومُ في عصمة أهل البيت عليهم السلام مع كلّ هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة في كتبهم وصِحاحِهم!!!

---

[10] الأحزاب ٣٣.
[11] الأربعون الكتّانية في فضل آل بيت خير البريّة لمحمد بن جعفر الكتّاني، دار الكتب العلمية بيروت ص٥.
[12] المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٣١/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

عن المسور بن مخرمة أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "**فاطمةُ بضعةٌ منّي، فَمَن أَغضَبها أغضبَني**"[١٣].

والحديثُ الأوّل الذي يحتجُّ به الوهّابيّة يذكر أنّ عليّاً عليه السلام أَغضبَ السيّدة الزهراءَ عليها السلام. فيكون بالتالي قد أغضبَ النبيَّ صلى الله عليه وآله، وكيف يصحُّ ذلك وقد قال صلى الله عليه وآله: "**رحمَ اللهُ عليّاً، اللّهُمَّ أَدِرِ الحقَّ معه حيثُ دار**"[١٤].

فإن كان الحقُّ مع عليٍّ عليه السلام، لم يكن يحقُّ لفاطمة الزهراء عليها السلام أن تغضب، وإن كان الحقُّ معها، وجبَ على النبيّ صلى الله عليه وآله أن يقول لأمير المؤمنين عليه السلام: لقد أَغضَبتني بإغضابك للسيّدة الزهراء عليها السلام. وهذا ما لم يحدث، بل حدث العكسُ تماماً.

قال صلى الله عليه وآله: "**عليٌّ مع القرآن والقرآنُ مع عليٍّ، لن يتفرّقا حتّى يَرِدا عليَّ الحوضَ**"[١٥].

قال الصنعاني: **(علي مع القرآن)** تابعٌ له لا يُفارق أمرَه ونهيَه ومواعظَه وأمثالَه ومعرفةَ معانيه والاشتغالَ به، ولا يأتي أمراً ولا نهياً إلّا **(والقرآنُ مع علي)** مصاحبُه **(لن يفترقا)** فعليٌّ لا يأتي خلافَ القرآن، فهو لا يُفارقه، والقرآنُ لا يُفارق مَن اتّخذه قدوتَه، فهما مُصطحِبان **(حتّى يَردا عليَّ الحوضَ)** وورودُ القرآن حقيقةً إذا تجسّمت الأعراضُ في الآخرة، أو جَعْلُ وُرودِ عليٍّ على الحوض مُصاحباً للقرآن وُروداً للقرآن، وهذا الحديثُ مِن أدلّة العصمة، لأنّ مَن لازَمَ القرآنَ ولازَمَهُ القرآنُ لا يأتي معصيةً، إذ لو أتاها لفارقه القرآنُ، والحديثُ يشهدُ بأنّه لا فِراق بينهما[١٦].

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: "**إنّما فاطمةُ بضعةٌ منّي، يُؤذيني ما آذاها، ويُنصبني ما أَنصبَها**"[١٧].

---

[١٣] صحيح البخاري، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت، ص٩٢٤ [٣٧٦٧]. وتهذيب خصائص الإمام علي للنسائي، دار الكتب العلمية بيروت ص١٠٨ قال أبو إسحاق الحويني: إسناده صحيح.

[١٤] المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٥/٣ قال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم. والمنح الإلهية في ترتيب أحاديث الجامع الصغير على الأبواب الفقهية، دار الكتب العلمية بيروت ٦٥٢/٢ قال السيوطي: صحيح. ومفاتيح الغيب للفخر الرازي، دار الكتب العلمية بيروت ٢١٥/١ قال الفخر الرازي: ومن اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم أدر الحقَّ مع عليٍّ حيث دار". أقول: وهذا دليل على ثبوت الحديث عنده، لأن الإستدلال بالحديث فرعُ ثبوته.

[١٥] المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٤/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون، ووافقه الذهبي. وفيض القدير للمناوي، دار الكتب العلمية بيروت ٤٥٥/٤ قال السيوطي: حسن. قال المناوي: وهذا كان أعلمَ الناس بتفسيره.

[١٦] التنوير شرح الجامع الصغير ٣٣٤/٧. والحديث صحّحه السيوطي برقم [٥٥٧٦].

[١٧] الصحيح المسند من فضائل الصحابة لمصطفى بن العدوي، دار ابن عقّان ص٢٥٤ قال: صحيح. وسنن الترمذي، مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ص٨٧٠ [٣٨٦٩] قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الألباني: صحيح. والصحيح المسند من فضائل أهل بيت النبوة، دار الآثار ص٧٢ قالت أم شعيب الوادعية: حديث صحيح. وفضائل الصحابة لابن حنبل، جامعة أم القرى ٧٥٦/١ قال وصي الله بن محمد عباس: إسناده صحيح. ومسند أحمد، دار الحديث القاهرة ٤٦٢/١٢ قال حمزة أحمد الزين: إسناده صحيح.

وهذا الحديث يدلُّ دلالةً صريحةً على عصمة السيّدة الزهراء عليها السلام، فكيف يمكن للمعصوم مخالفةُ المعصوم وإغضابُه؟

وإذا كان أميرُ المؤمنين آذى السيّدة الزهراء عليهما السلام، كيف يُعقَل أن يقول صلى الله عليه وآله: "**مَن آذى عليّاً فقد آذاني**"[18]. والحديثُ دليلٌ على عصمة أمير المؤمنين عليه السلام. وإذا ثبتت عصمتُهما استحال عقلاً ونقلاً أن يُغضِبَ ـ بل أن يُخالِفَ ـ أحدُهما الآخر.

قال صلّى الله عليه وآله: "**إنّ الله أمرني أن أُزَوِّج فاطمةَ مِن عليٍّ**"[19].

فكيف ترفض السيّدة الزهراء عليها السلام أمراً أرادهُ اللهُ تعالى لها، وهي امرأةٌ طاهرةٌ وسيّدة نساء أهل الجنّة؟

قال رسولُ الله صلّى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام: "**إنّ الله يغضب لغضبكِ ويرضى لرضاكِ**"[20].

فكلُّ مَن أَغضبَ السيّدةَ الزهراءَ عليها السلام فقد أغضبَ الله، وقد قال تعالى: {**يا أيّها الذين آمنوا لا تَتَولَّوْا قوماً غَضِبَ اللهُ عليهم**}[21].

فكيف بعد هذا يقول صلى الله عليه وآله: {**إنّ عليّاً منّي وأنا منهُ، وهُو وليُّ كلِّ مؤمنٍ مِن بعدي**"[22].

الثالث:

مخالفة تلك النصوص لإجماع الطائفة، و كلُّ ما خالفَ الإجماعَ يُضرَب به عرضَ الحائط.

---

[18] در السحابة ص٢٢٤ قال الشوكاني: رجاله رجال الصحيح غير رجلين وهما ثقتان. والمطالب العالية، دار العاصمة ١٢٩/١٦ قال عبد الله الشهري: حديث حسن. وقال البوصيري: رواته ثقات. ومختصر فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لمصطفى باحو، الطبعة الأولى ـ الفيحاء ـ ص٤٦ قال: قنان مختلف فيه فلعله حسن الحديث ويقوّيه حديث عمرو بن شاس. انتهى. أقول: وقد اشترط المصنف على نفسه ألا يخرج في هذا القسم إلا ما صحّ أو حسن من الحديث.

[19] در السحابة ص٢٧٨ قال الشوكاني: أخرجه الطبراني بإسناد رجاله ثقات. وإتحاف السائل لما لفاطمة من المناقب للمناوي، مكتبة القرآن القاهرة ص٣٤ قال: رجاله ثقات.

[20] المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٦٧/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد. ومجمع الزوائد، دار المنهاج ٥٩٢/١٨ قال الهيثمي: رواه الطبراني وإسناده حسن. والمعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية ١٠٨/١ قال حمدي عبد المجيد السلفي: هذا حديث صحيح الإسناد. وسبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي ٤٨٧/١١ قال عبد المعز عبد الحميد الجزار: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وفي هامش الأصل: حديث صحيح الإسناد. والمعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية القاهرة ١٠٨/١ قال حمدي عبد المجيد السلفي: في هامش الأصل: هذا حديث صحيح الإسناد ورُوِي من طرقٍ عن علي عليه السلام رواه الحارث عن عليٍّ ورُوِي مرسلاً وهذا الحديث أحسن شيءٍ رأيته وأصحُّ إسنادٍ قرأته. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي الشامي ـ القاهرة ١٩٩٥ م ـ ٤٨٧/١١ قال الصالحي الشامي: إسناده حسن.

[21] الممتحنة ١٣.

[22] سنن الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الرياض ـ، باب مناقب الإمام علي عليه السلام ص ٨٤٢ [٣٧١٢] قال الألباني: صحيح. والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للأمير ابن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة ٣٧٣/١٥ قال شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي. وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني:، مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ص٦٦١ [٢٢٢٣]. وموارد الظمآن، دار الثقافة العربية دمشق ١٣٣/٧ قال حسين سليم أسد: إسناده صحيح. وتهذيب خصائص الإمام علي للنسائي، دار الكتب العلمية بيروت ص٧٨ قال أبو إسحاق الحويني: إسناده صحيح. ونحوه في المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١١٩/٣ قال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم. والإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية بيروت ٤٦٨/٤ قال ابن حجر العسقلاني: إسناده قوي.

قال الحسينُ بن سعيد: لا خلافَ بين علمائنا في أنّهم عليهم السلام معصومون مِن كلّ قبيحٍ مُطلقاً، وأنّهم عليهم السلام يُسَمُّون تركَ المندوب ذنباً وسيّئةً بالنسبة إلى كمالهم عليهم السلام[23].

والحسينُ بن سعيدٍ الكوفيُّ مِن أَعلام القرن الثاني الهجري. فكيف يدّعي الكاذبون أنّ أصحاب القرون الثلاثة الأولى مِن الشيعة لم يكونوا مُعتقدين بعصمة أهل البيت عليهم السلام!!!

وعلى فرض كون ذلك صحيحاً، فإنّ الشيعة إنّما يأخذون دينهم حصراً مِن أهل البيت عليهم السلام، لا مِن زرارةَ ولا مِن هشام بن الحكم، ولا مِن محمّد بن مسلم.

وهَبْ أنّ الصحابة لم يكونوا يرونَ النبيَّ صلى الله عليه وآله معصوماً ـ وكثيرٌ منهم كان كذلك كمَن قال: حسبُنا كتابُ الله ـ ، فهل هذا ينفي عنه العصمةَ التي ثبتت بالعقل والقرآنِ والسنّة الصحيحة الصريحة؟؟؟

وهَبْ أنّ المسلمين أنكروا وجوبَ الصلاة، هل هذا يُسقط كونَها واجباً مِن الواجبات في الدين؟؟؟

وما ذنبنا نحن إذا كان أهلُ القرون الثلاثة الأولى قد أَعمى اللهُ بصيرتَهم وطبعَ على قلوبهم، ولم يقولوا بعصمة مَن ثبتت عصمتُه بالعقل والقرآنِ والسنّة الصحيحة والصريحة عند الفريقين؟؟؟

وهل يختلف أحدٌ مِن الشيعة في أنّ أولي الأمر هم أهلُ البيت عليهم السلام؟

وقد صرّحَ اللهُ بوجوب طاعة أولي الأمر على نحو الإطلاق. وذلك بقوله: **{يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا اللهَ وأطيعوا الرسولَ وأولي الأمر منكُم}**[24].

ومَن اعتقد بوجوب طاعة أهل البيت عليهم السلام على نحو الإطلاق فقد قال بعصمتهم مِن حيث يدري أو لا يدري، فثبت المطلوب.

ومَن لم يعتقد بوجوب طاعتهم، فليس بشيعي.

الرابع:

مخالفتُها للأخبار المتواترة في عصمة أهل البيت عليهم السلام، وكلُّ ما خالف المتواترَ يُضرَب به عرض الحائط.

---

[23] الزهد للحسين بن سعيد الكوفي ص٧٣.
[24] النساء ٥٩.

قال العلّامة المجلسي: مع أنّه بعد ثبوت عصمتهم بالبراهين والنصوص المتواترة، لا مجال للاعتراض عليهم، بل يجب التسليمُ لهم في كلّ ما يصدرُ عنهُم[٢٥].

فإن قال قائل: فكيف يُعمل مع هذه الأحاديث الصحيحة السند التي تخدش في عصمة أهل البيت عليهم السلام؟

قلنا: على فرض صحّة سندها، فإنّ متنها ضعيفٌ معلولٌ مخالفٌ لما ذكرنا ممّا هو ضروريٌّ عند طائفتنا.

والراوي الثقة ليس بمعصوم، نعم الأصلُ أنّ الثقة لا يتعمّد الكذبَ، لكنّه معرَّضٌ للخطأ والنسيان والغفلة والاختلاط.

بل قد يصحُّ السندُ ويكون المتنُ موضوعاً، وكم مِن سندٍ صحيحٍ في كتب القوم اعترف علماؤُهم بأنّه مِن وَضع الزنادقة والوضّاعين.

ولذلك لا نقبل أيَّ خبرٍ إذا خالف صريحَ القرآن الكريم أو السنّةَ القطعيّةَ أو المتواترةَ أو إجماعَ الطائفة.

وهذه الردود التي ذكرناها تصلحُ للردّ على كلّ النصوص التي يحتجُّ بها الوهّابيّة بحجّة صحّة سندها، والتي تطعن في عصمة أهل البيت عليهم السلام.

وكلُّ ما ذكرناه مِن القواعد والأدلّة العلميّة ثابتٌ عند القوم كذلك. فإنّهم يَردُّون الأحاديثَ الصحيحةَ السندِ إذا خالف متنُها معتقدَهم. بل إنّهم يَردُّون الأحاديثَ الصحيحة التي لا علّةَ في سندها ولا في متنها، كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله تعالى.

قال الخطيب البغدادي:

ولا يُقبَلُ خبرُ الواحد في منافاة حُكم العقل وحُكمِ القرآن الثابتِ المحكَم، والسنّةِ المعلومة، والفعلِ الجاري مجرى السنّة، وكلِّ دليلٍ مقطوعٍ به[٢٦].

قال الحافظ ابنُ حجر:

---

[٢٥] بحار الأنوار ٩٩/٤٥.
[٢٦] الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، دار الهدى ص٥٥٧.

الصنف الثالث: مَن حَملهُ الشرهُ ومحبّةُ الظهور على الوضع، مَن رقَّ دينُه مِن المُحدِّثين، فيجعلُ بعضُهم للحديث الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً[٢٧].

وقال السيوطي:
وكثيراً ما يكون الحديثُ ضعيفاً أو واهياً، والإسنادُ صحيحٌ مُرَكَّبٌ عليه، فقد روى ابنُ عساكرَ في تاريخه مِن طريق عليّ بن فارس، ثنا مكيُّ بن دينار، ثنا الحسنُ بن عبد الواحد القزويني، ثنا هشام بن عمّار، ثنا مالك، عن الزهري، عن أنسٍ مرفوعاً: "خلقَ اللهُ الوردَ الأحمرَ مِن عَرَقِ جبريلَ ليلةَ المعراج، وخَلقَ الوردَ الأبيضَ مِن عَرَقي، وخلقَ الوردَ الأصفرَ مِن عَرَقِ البُراق".
قال ابنُ عساكر: هذا حديثٌ موضوعٌ، وَضَعَهُ مَن لا علم له، وركَّبَهُ على هذا الإسناد الصحيح[٢٨].
فهذا عندهم إسنادٌ صحيحٌ ومتنُهُ موضوع. ونحن نقول كما قال ابن عساكرَ في كلّ حديثٍ صحَّ سندُه وكان متنُه ضعيفاً أو موضوعاً. فلماذا باءُ ابنِ عساكرَ تجرُّ، وباءُ غيره لا تجر؟؟؟
والقومُ يَردُّون أحاديثَ في الصحيحين وينسبون الكذبَ إلى رُواتِها، مع اعترافهم بكونهم ثقاتٍ!!!
فقد اتّهموا الرواة في حديث مسلمٍ حينما وصف بعضُ الصحابة بعضَهم بالكاذب والآثم والغادر والخائن، والحديث في صحيح مسلم[٢٩].
جاء في (السِراج الوَهّاج):
قال عياض: قال المازري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهرُه بالعبّاس، وحاشى لعليٍّ أن يكون فيه بعضُ هذه الأوصاف، فضلاً عن كلِّها، ولسنا نقطع بالعصمة إلّا للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ولمَن شهد له بها، لكنّا مأمورون بحسن الظنّ بالصحابة رضي الله عنهم، ونفيِ كلِّ رذيلةٍ عنهم، وإذا انسدّت طرقُ تأويلها نسبنا الكذبَ إلى رُواتها[٣٠].

---

[٢٧] النُكت على كتاب ابن الصلاح، دار الكتب العلمية بيروت ص٣٦٤.
[٢٨] تدريب الراوي للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت ص١٠٥.
[٢٩] صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية ص٧٢٨ [١٧٥٧].
[٣٠] السراج الوَهّاج في كشف مطالب مسلم بن الحجاج لأبي الطيّب القنوجي البخاري، دار الكتب العلمية بيروت ٦٠/٥.

فلماذا يحقُّ لهم حسنُ الظنّ بالصحابة، وردُّ الأحاديث الصحيحة السند إذا خالفت مُعتقَدَهم، ولا يحقُّ لنا أن نُحسن الظنَّ بمَن أَذهب اللهُ عنهم الرجسَ وطهَّرهم تطهيراً؟؟؟ بل ذلك جائزٌ وواجبٌ بطريقٍ أولى.

قال مسلم: حدّثني سُرَيْجُ بن يونسَ وهارونُ بنُ عبد الله، قالا: حدّثنا حَجّاج بن محمّد قال: قال ابنُ جُرَيج: أخبرني إسماعيلُ بن أُميّةَ، عن أيوبَ بن خالد، عن عبد الله ابن رافعٍ مولى أُمِّ سلمة، عن أبي هريرةَ قال: أخذَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال: **"خلقَ اللهُ عزّ وجلّ التربةَ يوم السبت، وخلق فيها الجبالَ يوم الأحد، وخلقَ الشجرَ يوم الإثنين، وخلقَ المكروهَ يوم الثلاثاء، وخلقَ النورَ يوم الأربعاء، وبثَّ فيها الدوابَّ يوم الخميس، وخلقَ آدمَ عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعةٍ من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل"**[٣١].

قال ابن تيمية: وأمّا الحديثُ الذي رواه مسلمٌ في قوله: **"خلق اللهُ التربةَ يوم السبت"** فهو حديثٌ معلول، قدحَ فيه أئمّةُ الحديث، كالبخاريّ وغيرِه، قال البخاري: الصحيحُ أنّه موقوفٌ على كعب، وقد ذكر تعليلَه البيهقيُّ أيضاً[٣٢].

وقال ابنُ كثير: وقد تكلّم في هذا الحديث عليُّ بن المديني والبخاريُّ والبيهقيُّ وغيرُهم من الحفّاظ. وقال البخاريُّ في التاريخ: وقال بعضُهم: عن كعب، وهو أصحُّ، يعني أنّ هذا الحديث ممّا سمعه أبو هريرةَ وتلقّاه مِن كعبِ الأحبار، فإنّهما كانا يصطحبان ويتجالسان للحديث، فهذا يُحدّثه عن صُحفه، وهذا يُحدّثه بما يُصدّقه عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، فكان هذا الحديثُ ممّا تلقّاه أبو هريرةَ عن كعبٍ عن صُحُفه، فوهَمَ بعضُ الروّاة فجعله مرفوعاً إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم، وأَكّدَ رفعَه بقوله: "أخذ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بيدي". ثمّ في متنه غرابةٌ شديدة، فمِن ذلك أنّه ليس فيه ذكرُ خلق السموات، وفيه ذكرُ خلق الأرض وما فيها في سبعة أيّام، وهذا خلافُ القرآن، لأنّ الأرض خُلِقت في أربعة أيّام، ثمّ خُلقت السمواتُ في يومين مِن دخّان، وهو بخارُ الماء الذي ارتفع حين اضطرب الماءُ العظيمُ الذي خُلق مِن ربذة الأرض بالقدرة العظيمة البالغة[٣٣].

---

[٣١] صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، باب ابتداء الخلق ص١١٢٢ [٢٧٨٩].
[٣٢] مجموع الفتاوى، دار الكتب العلمية بيروت ١١٣/١٠.
[٣٣] البداية والنهاية، دار الكتب العلمية بيروت ٤٠/١.

وسندُ هذا الحديث صحيحٌ، بدليل أنّهم ردّوا الحديث لمتنه لا لسنده. وإلّا فإنّ رواتِه ثقاتٌ، والسندُ متّصل.

وأنتَ ترى على غلاف صحيح مسلمٍ هذه العبارة: (المسندُ الصحيحُ المختصَر مِن السُنَن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله).

بل ردَّ القومُ أحاديثَ صحيحةً لا طعن لأحد في أحدٍ مِن رواتها، كلُّ ما في الأمر أنّ الحديث جاء في فضل أمير المؤمنين ومولى المُوحِّدين وخليفةِ المسلمين وقاتلِ الكفّار والمشركين والمنافققين مِن الناكثين والقاسطين والمارقين.

قال الحاكم: حدّثنا أبو الفضل محمّد بن إبراهيم المزكي، ثنا أحمدُ بن سلمة، والحسين بن محمّد القتباني.

وحدّثني أبو الحسن أحمد بن الخضر الشافعي، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ومحمّد بن إسحاق.

وحدّثنا أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن أميّة القرشيُّ بالساقة، ثنا أحمدُ بن يحي بن إسحاقَ الحلواني، قالوا: ثنا أبو الأزهر.

وقد حدّثناه أبو عليٍّ المزكي، عن أبي الأزهر قال: ثنا عبد الرزّاق، أنبأنا معمَر، عن الزُهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قال: نظر النبيُّ صلى الله عليه وسلم إليَّ[٣٤] قال: ""**يا علي، أنتَ سيّدٌ في الدنيا سيّدٌ في الآخرة، حبيبُكَ حبيبي وحبيبي حبيبُ الله، وعدوُّكَ عدوّي وعدوّي عدوُّ الله، والويلُ لمَن أبغضكَ بعدي**"[٣٥].

قال الحاكم: صحيحٌ على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرَّدَ الثقةُ بحديثٍ فهو على أصلهم صحيح.

وعلّق الذهبيُّ بقوله: هذا وإن كان رُوّاتُه ثقاتٍ، فهو منكرٌ، ليس ببعيدٍ مِن الوضع.

لاحظ كيف يحكمون على الحديث الصحيح بالوضع، ويردّون كلامَ رسول الله صلى الله عليه وآله، مع أنّه لا علّة في الحديث، لا في سنده ولا في مَتنه.

---

[٣٤] هذا تحريف، والصواب: نظر إلى عليٍّ عليه السلام فقال. وهكذا يستقيم المعنى. والحديث جاء في باب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، لا فضائل عبد الله ابن عباس.

[٣٥] المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٨/٣ قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة وإذا تفرّد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح.

فكيف يحقُّ لهم ردُّ حديثٍ صحيحٍ سنداً ومتناً، ولا يحقُّ لغيرهم ردُّ الأحاديث التي تخالف صريحَ القرآن والسنّةَ القطعيّةَ والمتواترةَ والإجماع؟؟؟

والحمد لله ربّ العالمين.